



الجلسة ٦٥١٩

الأربعاء ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، الساعة ١٥/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد أوسوريو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	ألمانيا	السيد فيتغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد فاز باتو
	البوسنة والهرسك	السيد بار باليتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	غابون	السيد أونانغا ندياي
	فرنسا	السيد أرو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الهند	السيد مانجيف سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

## جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2011/244)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## تقارير الأمين العام عن السودان

### تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد

الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2011/244)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أود أن أدعو ممثل السودان للاشتراك في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أتول كهاري، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة (S/2011/244)، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وأعطي الكلمة الآن للسيد أتول كهاري.

السيد كهاري (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لإحاطة المجلس علماً بشأن الحالة في دارفور. ومعروض على المجلس التقرير الأخير للأمين العام (S/2011/244) عن بعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، إلى جانب تقرير منفصل عن العملية السياسية في دارفور، الذي طُلب في البيان الرئاسي للمجلس الصادر في ٩ شباط/فبراير (S/PRST/2011/3).

وأود أن أستهل ملاحظاتي اليوم بعرض آخر التطورات في دارفور، ويلى ذلك استكمال للمعلومات بشأن المفاوضات في الدوحة. بعد ذلك، سألقي الضوء على بعض المسائل الأساسية المتعلقة بإطلاق العملية السياسية في دارفور، بما في ذلك البيئة الحاضنة.

في أعقاب الاشتباكات بين قوات حكومة السودان والحركات المسلحة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، انخفضت وتيرة العمليات القتالية في آذار/مارس. وفي حين أن الموقف ما زال يتسم بالهدوء نسبياً، إلا أن هناك ما يدعو إلى القلق، لا سيما في شمال وجنوب دارفور.

ففي ٨ نيسان/أبريل، أصدر قادة حركة العدل والمساواة، وجيش التحرير السوداني/فصيل ميني ميناوي وجيش التحرير السوداني/فصيل عبد الواحد، بياناً مشتركاً ادعوا فيه تعرضهم لهجوم من قبل القوات المسلحة السودانية في مزبد، الواقعة على مسافة ٦٣ كيلومتر شمال شرق أم برو في شمال دارفور.

وفي ١٣ نيسان/أبريل، فإن دورية تابعة للبعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور كانت قد أرسلت إلى المنطقة للتحقق من التقارير، قد أوقفت في تربة من جانب مسلحين مجهولي الهوية في أربع مركبات، ومنعوا الدورية من استكمال مهمتها. وعرف قائدهم المجموعة بأنها تنتمي إلى ائتلاف حركة العدل والمساواة وجيش التحرير السوداني/فصيل ميني ميناوي الذي عاد إلى المنطقة لاستعادتها من القوات المسلحة السودانية. وادعى أن قوات الائتلاف تسيطر على فراوية ومزبد وغربورة.

وفي ١٤ نيسان/أبريل، أبلغ مدنيون محليون دورية للتحقق تابعة للبعثة المختلطة في فراوية أنه لم يلاحظ أي تحرك لمجموعات مسلحة في المنطقة، إلا أنه كانت هناك عمليات تحليق جوي للقوات المسلحة السودانية. وفي تقدير

الطبية الدولية، وسبعة موظفين من المنظمة الوطنية غير الحكومية جبل مرة، وأربعة موظفين وطنيين من اللجنة الأمريكية للاجئين، وهي منظمة دولية غير حكومية. وبعد يومين، أي في ١٣ نيسان/أبريل، أطلق سراح عمال الإغاثة الـ ١٢ سالمين بعد تدخل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والفريق القطري للمساعدة الإنسانية في الوقت المناسب. واستعادت بعد ذلك الأنشطة الإنسانية عملها جزئياً على أيدي موظفي المنظمات غير الحكومية في مخيم كالما. ولا يزال مكان المقيم في مخيم كالما مجهولاً. وينفي جهاز الاستخبارات والأمن الوطني في جنوب دارفور ضلوعه في هذا الحادث.

وأكد الممثل الخاص المشترك غمباري خلال زيارته لنيالا في ١٨ نيسان/أبريل، أمام العاملين في المجال الإنساني، أن العملية المختلطة ستبذل قصارى جهدها لتيسير عودتهم الكاملة إلى المخيم في أقرب وقت ممكن.

وفي ٢٠ نيسان/أبريل، عقب المفاوضات التي اضطلع بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والعملية المختلطة والمنظمات غير الحكومية المسؤولة عن تقديم المساعدة الإنسانية في مخيم كالما مع المشايخ وجماعة الشباب المسؤولين عن احتجاز الرهائن، تم الاتفاق على استئناف الخدمات كاملة. ولا تزال العيادات في المخيم مفتوحة واكتمل اليوم توزيع المواد الغذائية عن نيسان/أبريل.

ومنذ ٩٨ يوماً، أي في ١٣ كانون الثاني/يناير، اختطف ثلاثة من أفراد طاقم خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية في أم شالايا، غرب دارفور. وتواصل الأمم المتحدة العمل مع الحكومة لكفالة الإفراج عنهم سالمين.

وكما يرد في تقرير الأمين العام، أدت الاشتباكات التي وقعت في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير إلى تشريد

البعثة المختلطة، وعلى أساس المعلومات المتاحة حالياً، فإن هذه المناطق المحيطة بأم برو ما زالت تحت سيطرة الحكومة.

وتلقت البعثة تقارير عن تعزيزات للقوات المسلحة السودانية في شمال غرب دارفور الشمالية. وأوضحت الحكومة أن ذلك يأتي استجابة لحالة عدم الاستقرار في ليبيا حالياً، ومخاوفها من انتشار الأسلحة في المنطقة واحتمال وجود تحركات للمتمردين عبر المناطق الحدودية.

وفي ١٥ نيسان/أبريل، تلقت البعثة معلومات عن تعزيزات للقوات المسلحة السودانية وقوات جيش التحرير السوداني/فصيل ميني مناوي في مناطق مارلا وسانيا أفاندو وأدوب ولبادو ومهاجيريا. وقد أكدت دوريات التحقق التابعة للبعثة وجود هاتين القوتين في تلك المناطق. وتواصل البعثة رصد تلك التحركات في شمال وجنوب دارفور عن كثب.

وفيما يتعلق بأمن البعثة المختلطة والأفراد العاملين في المجال الإنساني، ففي ٥ نيسان/أبريل تعرضت دورية تابعة للبعثة لكمين نصبته عناصر مسلحة في كُتوم، بشمال دارفور. وللأسف، قُتل في هذا الكمين مستشار لشرطة البعثة من سيراليون. وقُتل أحد الجناة في اشتباك بالأسلحة النارية الذي أعقب ذلك. وقد اعتقلت الحكومة أحد المشتبه بهم في وقت لاحق، وتعمل البعثة مع السلطات لضمان إجراء تحقيق شامل مع توخي المساءلة وتحقيق العدالة فيما يتعلق بهذه المسألة.

وفي ١١ نيسان/أبريل، دخلت مجموعة من الأشخاص المشتبه في انتمائهم إلى جهاز الاستخبارات والأمن الوطني مخيم كالما للمشردين داخلياً وأخذوا معهم مقيماً، وهو أيضاً موظف وطني في الهيئة الطبية الدولية وهي منظمة غير حكومية. وردا على ذلك، احتجز شباب من المشردين داخلياً رهينة وهو موظف وطني آخر من الهيئة

وطائرات أخرى في قضية الهجوم بتاريخ ٥ نيسان/أبريل على قافلة العملية المختلطة في كوتوم، وهو ما ذكرته من قبل.

وفي تطور إيجابي، وبعد متابعة وثيقة مع السلطات الوطنية، تزايد وصول العملية المختلطة إلى جبل مرة، فبلغ العدد أربع دوريات وبعثات للتقييم، وأكثر من ٥٠٠ كيلوغرام من مواد الإغاثة التي وصلت إلى المنطقة في آذار/مارس. وفي الاجتماعات التي عقدت مؤخرا بين الممثل الخاص المشترك غمباري وقيادة جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، تم الاتفاق على أن تقوم جماعة المتمردين بتيسير وصول المساعدات الإنسانية. كما جرى بحث إنشاء موقع لفريق العملية المختلطة في جبل مرة. ومن المقرر التوجه مراراً إلى جبل مرة في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو، حيث تخطط العملية المختلطة ووكالات الأمم المتحدة لتقديم المساعدات الإنسانية، بما في ذلك المستلزمات الطبية، والسعي إلى اتخاذ ترتيبات مع قادة جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد لكفالة وصول مساعدات إنسانية أكثر، وإنشاء وجود ثابت للعملية المختلطة في المنطقة.

وعقب لقاء عمل ثلاثي الأطراف انعقد في الخرطوم بتاريخ ٣١ آذار/مارس، ذكرت الحكومة أنها بصدد الموافقة على ٦٠٠ تأشيرة من التأشيرات المعلقة البالغ عددها ١ ٢٦١ تأشيرة. وأشارت الحكومة أيضاً إلى استعدادها لمراجعة الطلبات المتبقية. ومنذ ذلك الوقت، تم إصدار ٣٠٦ تأشيرات، نصفها تقريبا للأفراد العسكريين. واليوم، بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل، يبلغ عدد التأشيرات المعلقة ١ ١١٧ تأشيرة. وتواصل العملية المختلطة وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني العمل الوثيق مع الحكومة بشأن هذه المسألة.

السكان في بعض المناطق شمال وجنوب دارفور. وتعرض الحكومة على الأرقام الواردة في التقرير، وهي ترى أنها مبالغ فيها. هذه الأرقام تشمل التشريد الأولي والثانوي والمؤقت. وقد تم تعيين فريق عامل مشترك من ممثلين عن الحكومة والأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني لمراجعة أرقام المشردين الجدد، والاتفاق على رقم مشترك، واستعراض الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الأشد إلحاحاً لهؤلاء المشردين.

وفيما يتعلق بإمكانية الوصول، حسبما يرد في تقرير الأمين العام، أجرت البعثة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ آذار/مارس ٦١٩ ١٠ دورية، عرقلت الحكومة ١٨ دورية منها، وواحدة عرقلها جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد. واستكمالاً لذلك الرقم، أجرت البعثة بين ١ و ١٦ نيسان/أبريل ٢ ٥٤٢ دورية وواجهت ١٠ قيود مفروضة على الحركة. وكان تسعة من هذه القيود العشرة بسبب إقدام القوات المسلحة السودانية وجهاز الاستخبارات والأمن الوطني على منع دوريات العملية المختلطة من الوصول إلى كوتوم وتابت في شمال دارفور؛ وكالما، وأبو مطارق، والكاس، وبليل والديان في جنوب دارفور؛ والطين في غرب دارفور، مدعية عدم وجود أي إشعار مسبق أو القيام بأنشطة عسكرية. وفي مناسبة واحدة، ذكرت سابقاً، وهي حالة الدورية المتوجهة إلى مزبات، منعت العناصر المسلحة الدورية من متابعة سيرها.

ومن ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس، رفضت الحكومة ٩٥ طلباً من ٨٤٦ طلباً قدمتها البعثة للقيام برحلات جوية، لا سيما أثناء العمليات العسكرية الجارية وبسببها. وشمل ذلك ١٤ مرة تم فيها رفض استخدام طائرات الهليكوبتر التكتيكية، من أصل ١٥٢ طلباً. ومنحت الحكومة قبولاً فورياً لاستخدام طائرات الهليكوبتر التكتيكية

العمل معاً بغرض تقديمها إليه تعليقاتها النهائية على الفصول الستة من اتفاق سلام شامل جرى عرضه على الأطراف حتى الآن. وسوف يجري تزويد الأطراف في الأيام المقبلة بالفصل السابع المتعلق بالآليات اللازمة لتنفيذ الاتفاق.

إن موقفنا حركة التحرير والعدالة وحكومة السودان من النصوص متطابقان تقريبا. بيد أن حركة العدل والمساواة قدمت عددا من التعليقات والاقتراحات الأساسية. ونحن نقدر الدعم الكامل من المجتمع الدولي للوساطة، بما في ذلك تدخلاته مع الأطراف للضغط عليها من أجل اغتنام هذه الفرصة لتحقيق سلام شامل. وندعو المجتمع الدولي إلى بعث رسالة واضحة إلى حركة العدل والمساواة مفادها أنه يجب أن تشارك بشكل كامل على أساس المشروع المقدم إليها، والتوصل إلى اتفاق شامل في الإطار الزمني الذي يحدده الطرف الوسيط.

وفيما يتعلق بميني ميناوي، يُذكر أنه نأى بنفسه عن اتفاق السلام في دارفور، ويستمر في القيام بالأعمال العدائية على أرض الواقع. أما عبد الواحد فلا يزال خارج عملية التفاوض، على الرغم من محاولات كثيرة لإدخاله فيها. وما فتئ الدعم الكامل من المجتمع الدولي مطلوباً لإدخال ميني ميناوي وعبد الواحد في عملية التفاوض.

ولقد أشار الطرف الوسيط إلى أنه نظراً للوقت اللازم لوضع اللمسات الأخيرة على مشروع اتفاق شامل، وتنظيم الاحتياجات اللوجستية لجميع أصحاب المصلحة المعنيين بمؤتمر دارفور، سوف يُعقد المؤتمر الآن في الفترة من ١٨ إلى ٢٣ أيار/مايو. ومثلما ذكر تقرير الأمين العام، سيجتمع المؤتمر حكومة السودان، والحركات المسلحة، والمجتمع المدني في دارفور، بما في ذلك المشردون داخليا واللاجئون، والأحزاب السياسية السودانية وغيرها، من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأحكام الواردة في الاتفاق

وفي حين أن هناك عددا من الصعوبات والتحديات على أرض الواقع، تواصل العملية المختلطة والحكومة التشاور الوثيق بشأن جميع القضايا التي تهم السلام والاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، بحث الممثل الخاص المشترك مع الحكومة عزمها على إجراء الاستفتاء. وذكرت الحكومة أنه إذا تم التوصل إلى اتفاق من خلال مفاوضات الدوحة، فمن شأن هذا الاتفاق أن يجبّ اتفاق دارفور للسلام، الذي تمضي في إطاره قدما في إجراء الاستفتاء. وسوف يواصل الممثل الخاص المشترك غمباري التشاور الوثيق مع الحكومة بشأن هذه المسائل.

وأود أن أقدم الآن استكمالاً للمعلومات عن مفاوضات دارفور الجارية في الدوحة منذ صدور تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة والعملية السياسية في دارفور.

لقد دخلت عملية السلام مرحلة حاسمة بوجود الأطراف الثلاثة الموقعة على الاتفاقات الإطارية - حكومة السودان، وحركة العدل والمساواة، وحركة التحرير والعدالة - ومشاركتها الكاملة في مفاوضات الدوحة. وبتاريخ ٢٤ شباط/فبراير، عرض الطرف الوسيط على الأطراف الثلاثة ستة نصوص مقترحة تغطي أولاً تقاسم الثروة؛ وثانياً تقاسم السلطة؛ وثالثاً عودة اللاجئين والمشردين داخليا والتعويض عليهم؛ ورابعاً، العدالة والمصالحة؛ وخامساً، حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ وسادساً، الترتيبات الأمنية.

وينوي الطرف الوسيط أن يقدم إلى الأطراف بحلول ٢٧ نيسان/أبريل، أي بعد أسبوع من الآن، مشروع اتفاق شامل لدراسته بشكل نهائي. وفي ذلك الصدد، طلب الطرف الوسيط في ١٨ نيسان/أبريل إلى حكومة السودان وحركة العدل والمساواة وحركة التحرير والعدالة مواصلة

الخاص زادت تحديد هذه الشروط لتشمل التحرر من المضايقات والاعتقال التعسفي والتخويف، والتحرر من التدخل من جانب الحكومة أو الحركات المسلحة.

إن اعتزام الحكومة رفع قانون الطوارئ يمثل قطع شوط طويل نحو تحقيق هذه الشروط. الأمم المتحدة ترحب بإعلان الحكومة وتتطلع إلى تنفيذه. وفي اجتماع عقدته الحكومة مؤخرا مع الممثل الخاص المشترك، أعادت الإعراب عن التزامها بضمان هئية بيئة مواتية والعمل مع العملية المختلطة والفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ لتحقيق هذه الغاية. وفي هذا الصدد، يتعين بذل المزيد من العمل بشأن وضع آلية لمراقبة الحالة في الميدان لكفالة حماية الحقوق السياسية والمدنية للمشاركين في العملية السياسية في دارفور. وستواصل العملية المختلطة والفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ العمل مع الحكومة لتحقيق هذه الغاية بينما تجري المفاوضات في الدوحة.

وإذا دعت الحاجة إلى إعادة النظر في خريطة الطريق الحالية من أجل التوصل إلى سلام شامل بعد عقد مؤتمر جميع أصحاب المصلحة في دارفور، فإن الأمين العام سيستعرض الحالة مع رئيس الاتحاد الأفريقي جان بينغ وغيره من أصحاب المصلحة وسيقدم التوصيات المناسبة إلى مجلس الأمن.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر السيد كهاري على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

**السيد عثمان (السودان):** سيدي الرئيس، ما تضمنه تقرير الأمين العام بشأن الوضع في دارفور وتنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في محور التطورات السياسية بأن هناك تقدما قد أحرز،

الشامل المقترح، وبالتالي تحقيق تأييد شعبي للحل المقترح للصراع. كما سيجمع المؤتمر الشركاء الدوليين للوساطة من أجل توفير الدعم الدولي للقرار الموافق عليه. والقصد هو توفير فرصة لبناء الدعم فيما بين جميع أصحاب المصلحة وإتاحة المجال للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للعمل بصورة استباقية نحو جعل جميع الأطراف، بما في ذلك الحركات المسلحة، تتبع نهج متسق لتحقيق السلام. وتعمل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والوساطة عن كثب بشأن اختيار وسائل نقل المشاركين من دارفور إلى الدوحة في مؤتمر أصحاب المصلحة. كما تتابع العملية هذه المسائل على نحو وثيق مع الحكومة.

كما يدرك المجلس، فإن إطلاق العملية السياسية في دارفور على النحو المتوخى كوسيلة لتعزيز الدعم الشعبي لنتائج المفاوضات في الدوحة وتنفيذ تلك النتائج. ولئن كانت هناك آراء مختلفة بشأن تسلسل العملية السياسية ومفاوضات السلام الجارية في الدوحة، فإننا ما زلنا نعتقد أنه ينبغي بذل كل الجهود للتوصل إلى اتفاق من خلال مؤتمر لجميع أصحاب المصلحة في دارفور بغية ضمان جعل العملية السياسية في دارفور متندى للمناقشة وكسب التأييد على المستوى المحلي وتعزيز جوانب الاتفاق ذات الأهمية بالنسبة للمجتمعات المحلية في دارفور.

كما أكد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، يجب أن تجري العملية السياسية في دارفور في بيئة تضمن مصداقيتها من خلال كفالة، أولا، الحقوق المدنية والسياسية للمشاركين بحيث يتمكنوا من الإعراب عن وجهات نظرهم بدون خوف من القصاص؛ ثانيا، حرية التعبير والتجمع والسماح بإجراء مشاورات مفتوحة؛ ثالثا، حرية الحركة للمشاركين وللعملية المختلطة؛ ورابعا، المشاركة المتناسبة فيما بين الدارفوريين. إن الجلسة التي عقدها في ١٨ شباط/فبراير الممثل الخاص المشترك والمبعوث

الاستفتاء بما في ذلك النظر في حزمة من الإجراءات من بينها رفع حالة الطوارئ وكفالة حرية التجمع والتعبير. وسوف تواصل الحكومة مشاوراتها مع القوى السياسية والأطراف الموقعة على اتفاق أبوجا وإعلان المبادئ ومع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وفريق الحكماء الأفارقة الذي يقوده الرئيس ثابو مبيكي والعناصر الفاعلة الدولية من أجل إجراء ذلك الاستفتاء بالكييفية التي تحقق الهدف المتوخى منه وهو تمكين مواطني ولايات دارفور من الاقتراع بصورة حرة ونزيهة لتحديد الوضع الإداري لدارفور.

إن التقرير المعروض عليكم قد أوضح في معرض سرده للحالة الأمنية في دارفور أن المنازعات القبلية وعمليات النهب والسطو من جانب المجموعات المسلحة شكلت مصدرا رئيسيا للانفلاتات الأمنية في بعض أجزاء دارفور. وكما تعلمون، فإن بعض قادة الحركات المسلحة قد استمروا مثل هذه الهجمات والخروقات المستمرة لوقف إطلاق النار بل ومهاجمة نقاط الشرطة في بعض المواقع، الأمر الذي يملئ على حكومة السودان تحمل مسؤولياتها في ما يتصل بيسط الأمن وفرض سلطة القانون وتأمين تحركات العون الإنساني وذلك من خلال الأطواق الأمنية التي تنفذها الحكومة من حين لآخر. وتحاول قيادات هذه الحركات الادعاء بأن هناك حملات عسكرية وعمليات قصف جوي من جانب قوات الحكومة غير أن ذلك لن يقلل أبدا من حقيقة الاستقرار والأمن اللذين يسودان في سائر ولايات دارفور باستثناء بعض الجيوب المحدودة التي تتحصن فيها عناصر هذه المجموعات المسلحة.

بالنسبة للوضع الإنساني في دارفور، توجد لجنة عليا لتابعة تنفيذ البروتوكول الإنساني تضم في عضويتها حكومة السودان والبعثة المختلطة وممثلي المنظمات الإنسانية. وقد ظلت هذه اللجنة تشرف بصورة منتظمة على سير العمليات

وكذلك الإشارة بأن تقدما قد أحرز في مسار المفاوضات الجارية في الدوحة يوضح انطلاق العملية السياسية. ويعد هذا مبعثا للتفاؤل.

لا بد لي من التأكيد من هذا المنبر على أهمية وجدوى الحوار الدارفوري الداخلي الذي يمكن من إشراك الأغلبية الصامتة من أهل دارفور ممثلين في مختلف الشرائح الفئوية والمجتمعية، بما في ذلك أعيان القبائل ورموز الإدارة الأهلية وقيادات تنظيمات المجتمع المدني الذين يعيشون الواقع في دارفور والذين يعتمد عليهم تطبيق أي اتفاق يتم التوصل إليه.

لقد أحلنا إلى مجلسكم الموقر المرسوم الجمهوري الذي أصدره السيد رئيس الجمهورية في ٢٣ آذار/مارس المنصرم بإجراء الاستفتاء على الوضع الإداري في دارفور. وكما تعلمون سيدي الرئيس فقد نص البند ٥٥ من اتفاقية سلام دارفور المعروفة اصطلاحا باتفاقية أبوجا على ما يلي:

”يتحدد الوضع الدائم في دارفور من خلال استفتاء يُجرى في وقت متزامن في ولايات دارفور الثلاث“.

وعليه، فإن إجراء الاستفتاء على الوضع الإداري لدارفور يأتي إنفاذا لاتفاقية أبوجا علاوة على أن البلد، كما هو معلوم لديكم مقبل على وضع دستور دائم عقب انتهاء الفترة الانتقالية لتطبيق اتفاقية السلام الشامل في ٩ تموز/يوليه القادم، الأمر الذي يتطلب أيضا حسم الوضع الإداري لدارفور قبل إعداد الدستور الدائم المرتقب. كما أننا قد أحطنا مجلسكم الموقر كتابة بالعديد من الإيضاحات حول ذلك الاستفتاء المرتقب الذي يتم إجراؤه بإشراف المفوضية الوطنية للانتخابات بوجود مراقبين محليين وإقليميين ودوليين.

لا بد لنا أن نؤكد أن حكومة السودان ماضية في جهودها الحثيثة من أجل توفير المناخ الملائم لإجراء ذلك

كما لا بد لي أن أشير إلى أننا، إدراكاً منا لصعوبة التواصل بين عناصر الشرطة من غير الناطقين باللغة العربية مع المواطنين في دارفور، قد طلبنا من المسؤولين في إدارة عمليات حفظ السلام والبعثة المختلطة استقدام عناصر شرطة من الناطقين باللغة العربية، ليسهل ذلك مهمتهم في مخيمات النازحين. ونود من هذا المنبر أن نشتم الجهود المقدرة التي بذلتها البعثة وإدارة عمليات حفظ السلام في هذا الصدد.

وختاماً، إنّ حكومة السودان ماضية في مساعيها المكثفة الرامية لتحقيق السلام الشامل والمستدام في دارفور في أقرب وقت، وذلك من خلال تحريك العملية السياسية من الداخل عبر الحوار الدارفوري الذي يكمل بدوره المساعي الجارية بإشراف الوساطة المشتركة لمبر المفاوضات في الدوحة.

وأود أن أناشد مجلسكم الموقر ألا يترك عملية السلام في دارفور رهينة بأيدي القيادات المتمردة التي ما زالت ترفض علناً الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي ومجلس الأمن المتكررة. ونلتمس من المجلس الموقر أن يناشد تلك الحركات الجلوس إلى طاولة المفاوضات. ولا شك أن مجلسكم الموقر يدرك جيداً مسؤولياته والدور المنوط به، وفقاً لما نص عليه الميثاق فيما يتصل بصون السلم والأمن الدوليين. فتحقيق السلام العاجل والشامل هو الخيار الأوضح لمواطني دارفور. فإلى متى يظل المجلس صامتاً إزاء المواقف الجدلوية والمترتبة لقادة الحركات الراضية للسلام من حيث المبدأ.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل السودان على بيانه.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.

الإنسانية في الإقليم. وأشار التقرير في الفقرة الثانية عشرة إلى انحسار الهجمات من قبل الحركات المسلحة على العاملين في المجال الإنساني، وذلك بفضل الدوريات الأمنية والشرطية التي يتم تسييرها بالتنسيق مع البعثة المختلطة من أجل تأمين العمليات الإنسانية.

لقد أكد التقرير في الفقرة ٥١ أن الموقف الحالي لنشر البعثة المختلطة يعتبر الأفضل من نوعه مقارنة مع العديد من بعثات السلام الأخرى. ويكفي أن نشير إلى أن ٩٢ في المائة من القوام العسكري لهذه البعثة قد تم نشره الآن على الأرض، علاوة على الموقف المتقدم لنشر قواميها الشرطي والمدني. ويؤكد هذا بجلاء جدية حكومة السودان وحرصها على التعاون البناء مع الأمم المتحدة.

ولا بد لي هنا من الإشارة إلى أن ضخامة حجم البعثة قد تتسبب أحياناً في تأخير منح تأشيرات الدخول، لبعض الوقت، بسبب الإجراءات الروتينية. ولذا يجب ألا يصرف ذلك الأنظار عن حقيقة التعاون المائل الذي أفضى إلى نشر عناصر البعثة بهذا المستوى. وفيما يتعلق بما جاء في مشروع البيان الرئاسي المعروض على مجلسكم الموقر بشأن موضوع التأشيرات، أود أن أوضح أن تراكم التأشيرات كان مرده إلى الازدواجية في تقديم طلبات التأشيرات عبر أكثر من قناة، بدلاً من أن تكون هناك جهة واحدة يتم بواسطتها طلب التأشيرات، هي رئاسة البعثة المختلطة. ولا بد من التذكير بأن حكومة السودان وافقت فوراً، بمجرد طرح هذا الأمر خلال اجتماع الآلية الثلاثية، على منح التأشيرات المطلوبة، وصدر الإذن بإصدار ٦٠٠ تأشيرة دخول. بيد أن الطلبات تأتي تباعاً، يوماً تلو الآخر. لذلك فإن بلغ العدد أكثر من ألف، فإن هذا الأمر طبيعي. لكن أود أن أطمئن بأننا سنمنح تأشيرات الدخول لجميع الذين تقدموا.